مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ،المجلد ٢٦، العدد٤ :٢٠١٨

الحمل على أحسن القبيحين في الدرس النحوي

غانم هاني كزار الناصريّ
إعداديّة الثّورة للبنين/ المديريّة العامة لتربية بابل
asmh8234567@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الخلاصة

اللهم لك الحمد كلّ الحمد والصلاة والسلام على أبي القاسم محمد، وعلى آلــه الأطهــار المصــطفين الأبرار وصحبه الأخيار أمّا بعد:

فقد يرد في كلام العرب –ولا سيّما الشعر — قبيحان، ولا مناص للمتكلم من ارتكاب أحدهما، وهو مــا كان جائزًا على قبحه والأقل فحشًا في الكلام، فكان عنوان هذا البحث(**الحمل على أحسن القبيحين في الدرس النحوي**)، وعلى الرغم من أهميته لم أجد أحدًا — فيما أعلم — خصه بدراسة مستقلة وجمع مسائله المتفرقــة ما خلا ابن جني (ت٣٩٢ه) الذي أشار إلى بعض مسائله إشارة سريعة في كتابه(الخصائص)، وقد عوّل عليها السيوطي(ت٩١١ه) في كتابه(الأشباه والنظائر)، وهذه الإشارة مع أهميتها لا تبرز الموضوع في مكانه اللائق به، ومن ثَمّ جاء هذا البحث يهدف إلى إبراز هذه الظاهرة وجمع ما تشتت وتفرّق من مســائلها فــي كتــب التراث العربي ولا سيّما النحوية منها.

وقد انقاد لي من مسائل هذه الظاهرة خمس مسائل فقط، رتّبتها على وفق الأبــواب النحويــة، تســبقها توطئة تحدثت فيها عن القبيح وما له علاقة به، وتتلوها خلاصة البحث دونت فيها أهم ما جاء من النتائج التي توصلت إليها، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الكلمات المفتاحية: القبيح ، الأقبح ، الجائز ، الممنوع .

Abstract

Praising be to Allah, Lord of the World, and prayers and peace be upon Abu Al-Qasim Muhammad, and on his family and good followere who followed them in charity to the Day of Judgment.

It may be mentioned in the speech of the Arabs, especially poetry ugly, no way to the speaker to commit one of them, which was acceptable on the ugliness and less blatant speech, was the title of this research (Taking the best ugly in Arabic), and despite the importance I did not find anyone As far as I know, he devoted himself to an independent study and the collection of his incoherent issues, except for Ibn Jinni (d. 392 h). He referred to some of his questions as a quick reference in his book "Characteristics." Al-Suyuti (d.911h) The subject in its proper place, and then came this research aims to highlight this condition and collect what is scattered It distinguishes from its issues in the books of the Arab heritage, especially grammatical issues.

I have been entrusted with five issues of this condition only, arranged according to the grammatical rules, preceded by a preface in which I spoke about the ugly and what has to do with it, followed by a summary of the research, where the most important findings came from it,

Keywords: ugly, ugliest, acceptable, forbidden.

توطئة بمفهوم القبيح الحسن

يشتمل تراثنا اللغوي على مصطلحات نحوية تقويمية عديدة اعتمدها العلماء في التقويم والمفاضلة بين التوجيهات النحوية أو التراكيب اللغوية، وقد اتخذوها أساسًا في عملية التحليل اللغوي، ومن هذه المصطلحات القبيح و((هو نقيض الحُسْن))[١]، وحدُّ القبيح عند سيبويه(ت١٨٠ه):((أنْ تضع اللفظ في غير موضعه))[٢].

وقد استعمل العلماء هذا المصطلح كثيرًا في مؤلفاتهم ـــــ ولا سيّما سيبويه ـــــ في مواضع مختلفة، وإذا ما أنعمنا النظر في أقوالهم نجد أنّ القبيح لا يُراد به الممتنع على إطلاقه ولا الجواز، وإنّما هو يقع في ضمن دائرة المنع والجواز، فمن استعماله في الجائز قول سيبويه:((فإنْ قلت: ضربني وضربتُ قومك فجائز وهو قبيح))[٣]، ومن استعماله في غير الجائز ـــــ وهو الممنوع ـــــ قول أبي علي الفارسيّ(ت٣٧٧ه):((الفاء لا يجوز أنْ تكون جوابًا للفعل المجزوم؛ لأنّك لو جعلتها جوابه لم تأت لـــــ(أمّا) بجواب، وهذا قبيح في الكلام غير جائز فيه))[٤].

وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدل على أنّ مصطلح القبيح يتفاوت في دلالته بين أمرين، فمنه ما هو جائز على قبحه ومنه ما هو ممتنع البتة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ درجة القبح في الوجه النحوي قد تكون متفاوتة، فثمّ وجه نحوي قبيح وآخر أقبح وآخر قبيح جدًا[٥].

وربّما يرد في الكلام قبيحان ولا يجد المتكلم بُدًا من ارتكاب أحدهما، فينبغي له أنْ يرجّح بينهما، ويحمل كلامه على ما كان جائزًا منهما في العربية على قلّته وضعفه، ويضرب صفحًا عمّا لم يوجد على حال فيرفضه ولا يحمل كلامه عليه.

وقد كان لابن جني قصب السبق في استعمال لفظ(أحسن القبيحين)؛ فقد عقد له بابًا سمّاه:(الحمل على أحسن الأقبحين)، قال فيه:((اعلم أنّ هذا من مواضع الضّرورة المميّلة. وذلك أنْ تُحضرك الحال ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أنْ تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فحشًا))[٦]، ولله درّ ابن جني الذي استعمل الأقبحين لا القبيحين، ومعلوم أنّ مفرد الأقبحين هو الأقبح، ومفرد القبيحين هو القبيح، وشتان بين القبيح والأقبح، هما كالجميل والأجمل، وما من شك في أنّ الأجمل فيه زيادة على الجميل، وكذلك ما كان أقبح فيه زيادة على ما كان قبيحًا.

وبعد ابن جني استعمله ابن يعيش(ت٦٤٣ه) في أربع مسائل، ثمّ استعمله الرضي (ت٦٨٦ه) في مسألة واحدة، وهذه المسائل الخمس هي التي سنفصل القول عليها إنْ شاء الله تعالى.

ورُبّ سائل يقول: كيف يكون القبيح حسنًا وهو قبيح؟ وقد كفانا أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨ه) عن الجواب بأنّ المستقيم ـــ وهو الحسن ـــ من طريق النحو إنّما هو ما كان على القصد سالمًا من اللحن، فإذا ما قلت: قد زيدًا رأيت، فإنّه سالم من اللحن، فكان مستقيمًا من هذه الجهة وهو على الرغم من ذلك قد وُضع في غير موضعه، فكان قبيحًا من هذه الجهة[٧].

---

(١) لسان العرب: (قبح) ٢١٨/٧.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ٧٩/١ ــ ٨٠.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٨٧/٢.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٥، ٢٢٦.

(٦) الخصائص: ٢١٣/١.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧/١.

فالحسن إذن هو ما كان جائزًا في كلام العرب من حيث اللفظ والإعراب، ويفهم المعنى إذا ما تكلّم به المتكلم، بتعبير آخر هو((كل كلام تكلّم به متكلّم، فأمكن أنْ يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو))[١].

وكأنّي بقولهم: (في غير موضعه) يشيرون إلى انحطاط درجة فصاحته؛ إذ إنّ مدار فصاحة الكلام على كثرة استعمال العرب الموثوق بعربيتهم له وعدمها على قلّته، ومن ضوابط الكلام الفصيح خلوصه من مخالفة القياس اللغوي[٢].

وبعد فإنّ صيغة المفاضلة (أحسن) تعني وجود أمرين أحدهما له مزيّة على الآخر، فقالوا في القبيحين: هذا أحسن من هذا في قبحه، وفي التنزيل(**قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**)(٣٣) [يوسف]، وتأويل ذلك أنّ السجن أقلّ بغضًا وأقلّ شرًا وأهون صعوبة وأقلّ قبحًا من غيره[٣].

وبعد استقصاء دقيق لما ورد في كتب النحويين من مسائل اشتملت على استعمالهم(أحسن القبيحين) أساسًا لترجيح وجه نحوي على آخر تصريحًا تجمعت لديّ منها جملة من المسائل سأعرض لها مرتبة على وفق الأبواب النحوية، وقد تبدو هذه المسائل للقارئ قليلة؛ إذ إنّي لم أجد سواها بحسب ما اطلعت عليه من مصادر ومراجع نحوية قديمة وحديثة وهي كثر.

ـ المسألة الأولى: النصب على الاشتغال بعد(هل) نحو:(هل زيدًا ضربته)؟

تعد (هل) من الحروف الهوامل؛ لعدم اختصاصها، إذ إنّها تدخل تارة على الجملة الاسمية وتارة على الجملة الفعلية، نحو: هل قام زيدٌ ؟، وهل زيدٌ قائم ؟، بيد أنّها لا تدخل على جملة اسمية خبرها فعلٌ، فلا يقال: هل زيدٌ قام؟ إلّا على شذوذ، نحو قول علقمة بن عبدة الفحل[٤]:

أَمْ هَلْ كَبِيْرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ.

ولا يجوز في هذه الحالة أن يكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا، وإنّما يجب أنْ يحمل على إضمار فعل؛ وذلك لأنّها في الجملة الفعلية بمنزلة (قد) في اختصاصها بالدخول على الفعل، فكما أنّ (قد)لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك(هل)[٥]، جاء في المقتضب:((هل، وهي للاستفهام نحو قولك: هل جاء زيد وتكون بمنزلة " قد" في قوله قوله عزَّ وجلَّ**﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾**[٦] لأنَّها تخرج عن حدّ الاستفهام))[٧].

ويبدو واضحًا أنّ (هل) إنّما تكون مختصة بالفعل وحده إذا ما وقع بعدها في جملتها فلا تدخل إلّا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما، يقول الرضيّ:((فإن رأت فعلاً في حيّزها، تذكرت عهودًا بالحِمى، وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإنْ لم تره في حيّزها تسلّت عنه ذاهلة))[٨].

وبناءً على اختصاصها بالفعل أوجب العلماء نصب الاسم الواقع بعدها المشغول عنه بفعل ناصب لضمير ذلك الاسم أو متعلّقه نحو قولنا: هل زيدًا ضربته ؟ بفعل لا يظهر موافق للمشغول عنه[١]، يقول ابن مالك[٢]:

---

(١) المصدر نفسه: ١٨٦/١.

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٥٢/١ ــ ١٥٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٩٨/٣.

(٤) البيت من البسيط، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل ٣٣ .

(٥) ينظر: همع الهوامع ٦٠٧/٢ ــ ٦٠٨ .

(٦) سورة الإنسان آية:١.

(٧) المقتضب: ٤٣/١.

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٤٧.

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا.

علمًا أنّهم قصروا الاشتغال بعد أدوات الاستفهام على الكلام المنظوم، وأمّا في الكلام المنثور فلا يليها إلّا صريح الفعل ما عدا الهمزة ؛ إذ إنّ الاشتغال بعدها جائز نظمًا ونثرًا(٣).

وقد جعل العلماء نصب الاسم الواقع بعد(هل)المشغول عنه بفعل من القبيح الجائز، يقول الرضي:((يقبح دخولها على فعلية... مقدر فعلها مفسرًا بفعل ظاهر نحو: هل زيدًا ضربته، والنصب ههنا أحسن القبيحين))(٤).

والذي يظهر لي أنّ القبيحين اللذين عناهما الرضي في قوله المذكور آنفًا إنّما هما رفع الاسم أو نصبه بعد(هل) في باب الاشتغال، والدليل على ذلك أنّ العلماء أجازوا في الاسم المشغول عنه الرفع والنصب بقطع النظر عن أيّهما الواجب أو الراجح أو غير ذلك، أمّا رفعه بعدها فهو أقبح القبيحين، وهو ممنوع عند العلماء لدواع، **الأول:** أنّه لا يجوز رفعه على الابتداء؛ لأنّه لو رفع والحالة هذه لخرجت(هل)عمّا وضعت له وهو اختصاصها بالفعل(٥)، **والثاني:** أنّ ذلك يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، ذلك أنّ(هل) يطلب بها التخصيص فتكون حينئذ لطلب حصول الحاصل وهو محال؛ إذ إنّها يطلب بها إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها(٦)، **والثالث:** أنّ(هل) بمنزلة (قد) فإذا ما كان في حيّزها فعل واسم فلا يجوز إيلاء الاسم بعدها بل يجب أنْ يليها الفعل ولم يجز تقديم الاسم عليه(٧).

وأمّا نصبه بعدها فإنّه – وإنْ كان قبيحًا – لجائز ويكون منصوبًا على شريطة التفسير، يقول السيرافيّ:((الاسم إذا ولي حرف الاستفهام، وجاء بعده فعل واقع على ضميره، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر تفسيره،... وإنّما صار الاختيار النصب من قبل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل لا عن الاسم؛ لأنّ الشك فيه، ألا ترى أنّك إذا قلت أزيدًا ضربته فإنّما تشك في الضرب الواقع به ولست تشك في ذات زيد، فلمّا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم كان أولى في الاختيار أنْ يلي حرف الاستفهام الفعل الذي دخل من أجله))(٨)؛ لذلك وجب إضمار الفعل، ويكون الموضع الذي يقتضي الفعل أولى بالإضمار، وإذا ما وجب إضمار الفعل بعد(هل) وجب النصب(٩)، فتكون (هل) في هذه الحالة قد دخلت على فعل أُضمر بينها وبين الاسم، يدل عليه الفعل المذكور، ولمّا كان وجه رفع الاسم أشدّ قبحًا من نصبه لا بل ممنوعًا حملوا الكلام على وجه قد يجوز، ولا شكّ في أنّ حمل الكلام على القبيح الجائز على قلّته وضعفه أحسن من حمله على القبيح الممنوع.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦١٤/٢، والجنى الداني ٣٤٣ ، وأوضح المسالك ١٤١/٢.

(٢) ألفية ابن مالك: ٢٧.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٠٨/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤٢٨/١.

(٦) ينظر: شروح التلخيص ٢٥١/٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٣١٩.

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٠٥/٢، همع الهوامع ٦٠٨/٢.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٠٤/١.

(٩) ينظر: علل النحو ٤٣١.

ـ المسألة الثانية: نصب الاسم بعد(الواو) في نحو:(ما لك وزيدًا)و(ما شأنك وعمرًا)

حدّ العلماء المفعول معه بأنّه الاسم((المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى))[١]، نحو قوله ﷻ **(وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا)**(١١)[المزمل]، وقول الشاعر[٢]

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِّجَالِ.

وقد اختلفوا في عامل نصبه ولهم فيه مذاهب كثيرة واعتراضات وأجوبة، وأخذ ورد، وتأييد وتفنيد وغير ذلك، ولعلّ أصحها أنّه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه وبه قال جمهور البصريين[٣].

وذكر النحويون أنّ الاسم الواقع بعد(الواو) يجوز فيه خمسة أوجه إعرابية[٤]، ما يهمنا منها وجوب نصبه على المعية، وضابطه أن يسبق(الواو) جملة اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل (الواو) ضمير متصل مجرور باللام أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤديانه نحو قول الشاعر السابق وقولهم: ما لك وزيدًا وما شأنك وعمرًا ؟، وإنّما وجب نصبه لمانع لفظي سنوضحه في كلامنا الآتي.

ويرى ابن يعيش أنّ نصب الاسم الواقع بعد(الواو) في نحو ما ذكرنا يعد من قبيل أحسن القبيحين، وحجته في ذلك أنّ لا يصح عطفه على الضمير المجرور(الكاف)؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الجار على الرأي المشهور المطرد كما في قوله ﷻ:(**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**)(٨٠) [غافر]، ولا يجوز رفعه بالعطف على الشأن؛ إذ إنّه ليس شريكًا له، وليس المعنى على الجمع بينهما، ومن أراد ذلك كان ملغزًا، فلمّا لم يجز رفعه ولا جره نُصب حملًا على المعنى؛ لأنّ قولهم: ما لك وزيدًا وما شأنك وعمرًا إنّما معناه: ما تصنع، فصار كأنّك قلت: ما صنعت وزيدًا؟، والإضمار والحمل على المعنى فيه قبح وضعف مع جوازه، والعطف على المضمر المخفوض أقبح ممتنع[٥].

وما أدري ما الذي وقف عليه ابن يعيش ليجعل نصب الاسم حملًا على المعنى من قبيل أحسن القبيحين؟ والحمل على المعنى ليس ببعيد في العربية بل هو باب مهيع معبّد لجأ إليه العلماء في تخريج الكثير من الشواهد وابن يعيش أحدهم، وقد ورد به القرآن الكريم

وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، وقد عقد سيبويه له بابًا قال فيه:((بابٌ منه يُضمِرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله وذلك قولك: مالك وزيدًا، وما شأنُك وعمرًا... فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز لأنّ الشأن ليس يلتبس بعبدِ الله، إنّما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأْن. فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيدًا، أى ما شأنك وتناولك زيدًا))[٦]، ووصفه ابن جني قائلًا: ((وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش، ولا يُفْئج ولا يؤبى ولا يُغَرَّض ولا يُغضغض. وقد أرينا وجهه, ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأوّل))[٧]، وذكر له شواهد كثيرة منها

---

(١) الكافية في علم النحو ٢٣ .

(٢) البيت من الوافر، وهو للمسكين الدارمي في كتاب سيبويه ٣٠٨/١، وبلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب ٨٤ ، وشرح التسهيل للناظم ٢٥٨/٢ .

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٧٩، وهمع الهوامع ٢٣٨/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٤/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٣/١ .

(٦) كتاب سيبويه: ٣٠٧/١ .

(٧) الخصائص: ٤٣٧/٢ .

منها قولهﷻ:(**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي**(٧٨) [الانعام] أيْ: هذا الشخص أو المرئي ونحوه، وقول زهير بن أبي سلمى[١]:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقِ شَيْئًا إذا كــان جائيَا.

فجاء بـــ(سابق) مجرورا لأنّ الأول(مدرك) قد تدخله الباء فكأنّها ثابتة[٢]، ومن الشواهد التي خرجها ابن يعيش على الحمل على المعنى قول الشاعر[٣]:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ.

فنصب "الضحّاك" لامتناعِ حَمْله على الضمير المخفوض، وحملَه على معنى يَكْفيك، ويكفي الضحّاكَ، وأعتل لذلك بأنّ حرف الجر إذا كان إضماره جائزًا مع ضعفه فإضمار الفعل أولى لقوّته وكثرة استعماله فيه[٤].

نعم إنّ الحمل على المعنى يكون قبيحًا ضعيفًا إذا ما اجتمع في كلام واحد الحملان اللفظي والمعنوي؛ إذ إنّ الأجود الابتداء بالحمل على اللفظ ثمّ الحمل على المعنى ومع ذلك يجوز الابتداء به[٥]، بيد أنّ الشواهد محل البحث لا يجوز فيها الحمل على اللفظ البتة لعدم العامل اللفظي وهو الفعل أو ما يشبهه، وإذا جاز الابتداء به مع جواز الابتداء بالحمل على اللفظ فمن باب أولى الحمل على المعنى مع عدم جواز الحمل على اللفظ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على أنّ ما ذهب إليه ابن يعيش بأنّ نصب الاسم في: مالك وزيدًا، وما شأنُك وعمرًا، ونحوه أحسن القبيحين ليس من الصحة بمكان، بل هو وجه فصيح صحيح لا قبح فيه ولا ضعف؛ لوجود العامل معنى، فلم نجد عنه فسحة ولم نصب دونه مندوحة.

ــ المسألة الثالثة: نصب المستثنى في الاستثناء المقدّم نحو:(ما فيها إلّا أباك أحد).

أورد النحويون في مظانهم النحوية أنّ المستثنى الواقع بعد(إلّا) إذا ما ورد في كلام ذُكر فيه المستثنى منه، واشتمل على نفي صريح أو شبه نفي، أو ما أُوّل بالنفي، جاز فيه وجهان إعرابيان، أحدهما: النصب على الاستثناء، والآخر: إتباعه لما قبله في الإعراب وهو أحسن((لأن الفعل الظاهر أولى بأنْ يعمل من المختزل الموجود بدليل))[٦]، نحو قولنا: لا يقم أحد إلّا زيدٌ، وإلّا زيدًا، ومنه قولهﷻ:(**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**(٦٦) [النساء]، وإلّا قليلًا[٧].

وقرّر النحويون أنّ المستثنى في مثل هذا الكلام إذا ما تقدّم على المستثنى منه وجب فيه النصب[٨]، نحو نحو قول الكميت ابن زيد الأسديّ[٩]:

فَمَا لِيَ إلّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إلّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ.

إذ قدم الشاعر المستثنى على المستثنى منه في الموضعين، ولم يجد بدًا من أن يعدل عن الحكم الذي كان يستحقه وهو جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع على البدلية، لو أنّه جاء به على أصل الكلام وهو: فما

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه: ١٤٠ .

(٢) ينظر: الخصائص ٤١٤/٢ ـــــ ٤٣٧ .

(٣)البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجمل في النحو١١٧، والأصول في النحو ٣٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٤/١ ـــــ ٤٤٨.

(٥) ينظر: المقرب ٦٣/١، والتذييل والتكميل ١٠٣/٣.

(٦) الكامل في اللغة والأدب: ٦٨/٢ .

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٩١/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٢.

(٨) ينظر: الأصول في النحو ٢٨٣/١، والمفصل في صنعة الإعراب ١٠٣.

(٩) البيت من الطويل، ينظر: شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي ٥٠.

لي شيعة إلّا آل أحمد، وما لي مشعب إلّا مشعب الحق، فلمّا قدمه على المستثنى منه لم يجز الإبدال، فجاء به على وفق لغة العرب المشهورة وهو وجوب النصب على الاستثناء، وهو أرجح من الرفع على البدلية.

ويبدو أنّ تعيّن النصب على الاستثناء حين قُدّم المستثنى وجه الكلام، فصار ما كان جائزًا مرجوحًا للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين(١).

ويبدو أنّ نصب المستثنى المتقدّم على المستثنى منه قبيح جائز على ضعفه، فهو وإنْ كان قليلًا وليس في قوة تأخيره عن المستثنى منه ليس بالبعيد ذلك البعد؛ إذ إنّه ورد في كلام العرب الخلص الأقحاح، منه قول الشاعر المتقدّم وقول كعب بن مالك(٢):

النّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إلاَّ السُّيوفَ وأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ.

وأمّا إبداله فهو أقبح من نصبه، وقد منعه النحويون وعلّلوا منعه بأمور: **الأول:** أنّه لو رُفع المستثنى لأدّى ذلك إلى عكس ما عليه الحال؛ إذ يُبدل المستثنى منه من المستثنى، فيصير التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا(٣)، و((المستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا

ولا يكون مبدلًا منه؛ لأنّ الاستثناء إنّما حدّه أنْ تتداركه بعدما تنفي فتبدله))(٤)، **والثاني:** أنّ إبداله يلزم تقدّم التابع على المتبوع وهذا لا يجوز البتة؛ لأنّ البدل إنّما يجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمه على المبدل منه كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول(٥)، **والثالث:** أنّ البدل يطلب مبدلًا منه، وليس وليس قبله ما نبدله منه(٦).

وممّا تجدر الإشارة إليه والتنويه به أنّ المستثنى المتقدّم في الكلام التام غير الموجب قد جاء على الإتباع، قال سيبويه:((حدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلّا أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحدٌ) بدلًا، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلًا))(٧)، ومنه قول حسان بن ثابت(٨):

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إذا لم يَكنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شافعُ.

فقدّم المستثنى وهو(النبيون) على المستثنى منه وهو(شافع)، وعلى الرغم من ذلك لم يأت به على وفق المشهور، وهو النصب على الاستثناء.

وقد خرّجه بعض النحويين على غير ظاهره؛ ليطابق قواعدهم فجعلوه من الاستثناء المفرغ أيْ: لم يذكر فيه المستثنى منه، ووجهه عندهم أنّ العامل قبل الأداة(إلّا) فُرّغ للعمل في ما بعدها، فأعربوا المستثنى المتقدم وهو(النبيون) فاعلًا لـــ(يكن) التامة، وأنّ المؤخر وهو(شافع) بدل كلّ ممّا قبله(٩)، ومن النحويين من يرى أنّ هذه إنّما هي لغة قوم بأعيانهم فلا يقاس عليها(١٠).

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٠/٢، والأشباه والنظائر ٩٠/٢.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه: ٢٠٩.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٦٥/٢.

(٤) كتاب سيبويه: ٣٣٥/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٩٧/٤، والخصائص ٢١٤/١.

(٧) كتاب سيبويه: ٣٣٧/٢.

(٨) البيت من الطويل، ديوانه: ١٢٨. وقد جاءت رواية البيت فيه بنصب كلمة (النبيين) لا برفعها.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٣/٢، وشرح التصريح ٥٤٩/١.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٢٥٨/٢.

وخلاصة القول أنّ المتكلم في هذه الحالة يكون بين قبيحين، فهو بين أنْ يرفع المستثنى على الإتباع وهذا لا تجيزه ضوابط الصناعة النحوية؛ لامتناع تقديم البدل على المبدل منه، وبين أنْ ينصبه على الاستثناء، وهذا على ضعفه وقلته لمخالفته الأصل جائز على كلّ حال، وصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره،؛ فرارًا من الأقبح، وقد استشهد سيبويه على ورود نصب المستثنى المتقدّم بقوله: ما فيها إلّا أباك أحدٌ، وما لي إلّا أباك صديق، وقول كعب بن مالك المتقدّم[١]، ولا شكّ في أنّ الحمل على ما له نظير في كلام العرب أولى من حمله على ما لا نظير له في كلامهم.

ـ المسألة الرابعة: النصب من نعت النكرة تقدّم على منعوته نحو:(فيها قائمًا رجل).

لكلّ منعوت نعت((وهو الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما تعلّق به))[٢]، وقد قسّم النحويون النعت بأقسام منعوته في معرفته ونكرته، فالمعرفة لا تنعت إلّا بالمعرفة، والنكرة لا تنعت إلّا بالنكرة، ويتبع النعت منعوته في رفعه ونصبه وجره، وذهبوا إلى أنّ أصل النعت أنْ يكون للنكرة دون المعرفة؛ إذ إنّ المعرفة يمكن أنْ تستغني بنفسها، ولكنْ لمّا عرض لها ضرب من التنكير احتاجت إلى الصفة، وأمّا النكرة فهي المستحقة للنعت؛ كي تكون قريبة من المعرفة فيتحقق بها حينئذ الفائدة[٣].

ولا يجوز أنْ يتقدّم النعت على منعوته مع بقاء إعرابه نعتًا، فإذا ما تقدّم على منعوته وكانا معرفتين صار النعت في الغالب مبدلًا منه، وأُعرب المنعوت بدلًا نحو قولنا: مررت بالعالم الفاضل زيد، ومنه قوله ﷻ:**(الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ)**[إبراهيم]، وإنْ كانا نكرتين أُعرب المتقدم حالًا[٤]، نحو قول كثيّر عزّة[٥]:

لِمَيّـــةَ مُـــوحِـــشًـا طَـلـــلُ يَـــلُـــوحُ كَـــأَنَّـــهُ خِـــلَـــلُ.

حيث نصب (موحشًا) على الحال، وكان أصله صفة لـــ(طلل) وهو نكرة، فلمّا تقدمت على الموصوف بطلت الصفة وبقي النصب على الحال.

ويرى النحويون أنّ نصب الاسم على الحال حين قُدّم صار وجه الكلام، وهو من قبيل أحسن القبيحين[٦].

وبيان ذلك أنّ المتكلّم إذا قدّم النعت على منعوته النكرة يكون بين أمرين، النصب على الحال أو تقديم الصفة على الموصوف، أمّا الحال فهو قبيح جائز، ووجه قبحه أنّه حال من النكرة وأصل صاحب الحال أنْ يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أنْ يكون معرفة؛ إذ إنّ الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا[٧]؛ لأنّ للحال شبهًا بالخبر ولصاحبها شبهًا بالمبتدأ، وكما أجاز النحويون أن يكون المبتدأ نكرة بمسوّغ فكذلك أجازوا تنكير صاحب الحال بما يسوّغ له ذلك، منها تقدّم الحال عليه نحو: فيها قائمًا رجل[٨].

وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلًا:((هذا باب ما ينتصب، لأنه قبيح أنْ يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجل، وفيها قائمًا رجل، لمّا لم يجز أنْ توصف الصفة بالاسم... جعلت القائم

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٥/٢.

(٢) أوضح المسالك: ٢٦٩/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢٣/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٧/٧.

(٥) البيت من مجزوء الوافر، ديوانه : ٥٠٦.

(٦) ينظر: الخصائص ١/ ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢، والأشباه والنظائر ٩٠/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٥٢٧/٢.

(٨) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٨٧/١.

حالًا، وكان المبنيّ على الكلام الأوّل ما بعده ... وصار حين أُخر وجه الكلام فرارًا من القبح))[١]، وقد استشهد سيبويه على تنكير صاحب الحال لتأخره بقول ذي الرُّمة[٢]:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ.

وقول كثيّر عزة المتقدّم وقول الآخر[٣]:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ.

وعقّب سيبويه على هذه الشواهد التي أوردها تأييدًا على ورود صاحب الحال نكرة بقوله:((وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام))[٤].

ويبدو لي أنّه قصد بذلك أنّ أحكام الشعر كالوزن والقافية وسوى ذلك إنّما هي التي تضطر الشاعر إلى التقديم، وهذا لا يكون في الكلام الاختياري.

وأمّا تقديم الصفة على الموصوف فهو أقبح القبيحين، وقد منعه النحويون،؛ إذ لا يجوز تقديم التابع على المتبوع وقد بيّنا علة ذلك في المسألة السابقة.

أخلص من ذلك كلّه إلى أنّ الحال من ذي الحال النكرة قبيح جائز؛ فقد اتفقت العرب على جعل الصفة حالًا له إذا كانت مقدمة عليه؛((لأنّه يؤمن التباس الحال بالوصف))[٥]، ولأنّ الحال صفة في المعنى لا في اللفظ فيجوز تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالًا، وأمّا تقديم الصفة على الموصوف فقبيح ممنوع؛ لأنّه إذا قدم ما يجوز أنْ يكون وصفًا للنكرة لو تأخر بطل أنْ يكون وصفًا، وإذا ما بطل أنْ يكون وصفًا فإنّه يخرج مخرج الحال؛ لقرب الحال من الصفة، ولجواز التقديم فيها، ولمّا كان الحال من النكرة ضعيفًا، وتقديم الصفة على الموصوف ممتنعًا حمل الكلام على القبيح الجائز وإن كان ضعيفًا.

ـ المسألة الخامسة: حذف المضاف وإبقاء عمله نحو:(ما كلٌّ سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة).

يكاد العلماء يُجمعون على جواز حذف المضاف، ونصوا على كثرة حذفه في كلام العرب نثرًا ونظمًا، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في حديثه عن الاتساع والاختصار بنزع الجار قائلًا:((وهذا الكلام كثير ... وهو أكثر ممّا أحصيه))[٦].

ويرد حذف المضاف في العربية على نوعين[٧]، أحدهما: أنْ يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه، وهو الأكثر ورودًا بشرط وجود قرينة تدل عليه، وقد نبّه ابن جني على أهمية الدليل عند الحذف بقوله:((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة, وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه, وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[٨]، وممّا هو منه قولهﷻ:**(وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ(٩٣)** [البقرة]، والتقدير: حبّ العجل، والآخر: أنْ يحذف ويبقى عمله في المضاف إليه أيْ: يبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند

---

(١) كتاب سيبويه: ١٢٢/٢.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه: ١٠٢٤/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ١٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨.

(٤) كتاب سيبويه: ١٢٤/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٢٣/٢ .

(٦) كتاب سيبويه: ٢١٤/١ ـــ ٢١٥.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٦/٣ .

(٨) الخصائص: ٣٦٢/٢ .

ذكر المضاف، والجر والحالة هذه مقيس بشرط أنْ يكون المحذوف معطوفًا على مماثل له لفظًا ومعنى بعاطف متصل، نحو قول الشاعر[١]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِالْلّيْلِ نَارًا.

والتقدير: وكلّ نار، أو منفصل بـ(لا) نحو قول الشاعر[٢]:

وَلَم أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى ... وَلَا الشرِّ يَأْتِيهِ امروٌ وَهُوَ طائِعُ.

والتقدير: ولا مثل الشر.

بيد أنّ الأخفش(ت٢١٥ه) ومن ذهب مذهبه حملوا ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين، فأعربوا(نارًا)المجرور معطوفًا على(امرئ) المجرور، و(نارًا) المنصوب معطوفًا على(امرأ) المنصوب، فيكون الكلام مشتملًا على معطوفين على معمولين لعاملين مختلفين هما(كلّ) و(تحسبين) والعاطف واحد هو(الواو)[٣]، وبمثل هذا الإعراب أعربوا قول العرب في المثل[٤]: "**ما كلُّ سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة**", فبيضاء معطوفة على سوداء، والعامل فيهما(كلّ)، وشحمة معطوفة على تمرة والعامل فيهما(ما).

ويرى الأكثرون أنّ عطف شيئين على شيئين بعاملين مختلفين ممنوع، وذهبوا إلى أنّ المعطوف محذوف تقديره(كلّ) وهو مضاف و(نار) مضاف إليه مجرور، وهذا المحذوف ومجروره هو المعطوف على (كلّ امرئ) المتقدّم، وما ذا الذي ذهبوا إليه إلّا فرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجتهم من وجوه، **الأول:** أنّ حرف العطف إنّما هو نائب عن العامل، ويغني عن إعادته، والعامل الواحد لا يعمل رفعا وجرا، ولا يقوى أن ينوب عن عاملين[٥]، **والثاني:** أنّ العامل الأصل لمّا كان لا يجوز أن يعمل عملين وجب وجب في الفرع الذي يقوم مقامه ألّا يعمل عملين؛ لأنّ الفرع أضعف من الأصل،[٦]، **والثالث:** أنّ العطف على معمولي عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد فلا يجوز[٧].

ويرى ابن يعيش أنّ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا كما لو كان المضاف مذكورًا يعد من قبيل أحسن القبيحين[٨].

ويبدو واضحًا أنّ القبيحين اللذين عناهما ابن يعيش هما حذف المضاف وإبقاء عمله، والعطف على معمولي عاملين، أمّا حذف المضاف فإنّما كان قبيحًا؛ لأنّه قليل في الاستعمال ضعيف في القياس من وجهين، أحدهما: أنّ المضاف نائب عن حرف الجر، فأصل قولنا: ثوب خزّ هو ثوب من خزّ، فلمّا حذف حرف الجر بقي المضاف نائبًا عنه ودليلًا عليه، فحذفه إجحاف بحذف العوض والمعوض عنه، والآخر: أن الجار لا يحسن حذفه مع بقاء عمله[٩]، ولكن لوروده في كلام العرب، وليس فيه إلّا حذف الجار، ولوجود ما يدل على المحذوف جاز بإجماع، وأمّا العطف على معمولي عاملين سواء أكان المعمولان مختلفين في الإعراب

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٤/١, وأمالي ابن الحاجب ١٣٤/١، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٧٩ ، والبديع في العربية ٣٠٤/١ .

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني١٧٦/٢، وهمع الهوامع ٥٢١/٢، وحاشية الخضري ٣٩/٢

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦٤/٣.

(٤) هذا مثل يضرب في موضع التهمة، ينظر: مجمع الأمثال ٢٨١/٢ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٨/١ .

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٤/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل للناظم ٣٧٨/٣ .

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٩٨ .

(٩) ينظر: المصدر نفسه ١٩٧/٢.

كالمرفوع والمنصوب أم متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، فهو قبيح ممنوع؛ إذ إنّه((خطأ في القياس غير مسموع من العرب))[١].

والخلاصة المستنبطة من ذلك كلّه أن المتكلم بنحو الكلام المذكور يكون بين أمرين قبيحين هما الحذف والعطف، ولمّا كان أحد الوجهين مختلفاً فيه، ولا يصح عند الأكثرين وهو العطف على معمولي عاملين؛ إذ لا سماع يعضده ولا عهد لأحد بمثله في كلام العرب، وجب حمله على الوجه الآخر وهو تقدير مضاف، فقد ورد في كلام العرب وثبت في الاستعمال على قلّته، وقد أجمع العلماء على جواز حذفه إذا ما دلّ عليه دليل، وإذا ما تعارض أمران مجمع عليه ومختلف فيه فالأول أولى، إذ إنّ الحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، وذلك مع قبحه أهون ضررًا وأقلّ قبحًا.

نتائج البحث: بعد انتهاء هذه الجولة العلمية بفضل الله تعالى ومنّه في رحاب(**الحمل على أحسن القبيحين في الدرس النحوي**) وما رافقها من تتبع لمؤلفات النحويين، يمكنني أنْ أوجز نتائج ذلك بما يأتي:

- أصّل الباحث لورود(أحسن القبيحين) في الدرس النحوي فثبت عنده أنّ ابن جني هو أول من استعمل هذا اللفظ بصيغة أفعل التفضيل، ثم تعاقب على إيراده علماء آخرون في خمس مسائل نحوية ليس إلّا.
- اتخذ فريق من العلماء الحمل على أحسن القبيحين مرجّحا لوجه نحوي على آخر.
- وقف النحويون بإزاء بعض الوجوه النحوية على الرغم من ضعفها وقبحها موقفًا إيجابيًا فأجازوها ولجؤوا إليها؛ للتخلص بها من محذور وهو القبيح الممنوع لمخالفته الصناعة النحوية.
- ما كلّ ما قيل عنه بأنّه من قبيل أحسن القبيحين بصحيح؛ فالحمل على المعنى ليس بقبيح، بل هو وجه صحيح فسيح لا ينكر، وقد كثر في كلام العرب مراعاة للمعنى.
- للنظام النحوي في العربية أثره الكبير؛ إذ إنّه يحدد الوظائف النحوية تحديدًا دقيقًا بإحاطتها بمجموعة من القرائن التي تمنعها من التصادم بعضها ببعض، وقد تجلى هذا الأثر في الترجيح بين قبيحين واختيار أحسنهما في المسائل التي درسناها.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الكتب المطبوعة:

ـ أ ـ

الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرّم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان١٩٨٥م

الأصول في النحو: محمد بن سهـــل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـــ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٩م.

ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ جمال الدين(ت٦٧٢ه) دار التعاون(د. ت)

أمالي ابن الحاجب: أبـــــو عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦ه)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار، الأردن ١٤٠٣ه ــ ١٩٨٩م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بـــن يـــوسف بن هشـــام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـــ) تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د . ت).

(٦) الأصول في النحو: ٢/٧٥ .

ـ ب ـ

البديع في علم العربيّة: أبو السعادات المبارك بن محمّد الشيبانيّ الجزريّ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدّين ، الطبعة الأولى، جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرّمة ١٤٢٠هـ.

ـ ت ـ

التبصرة والتذكرة : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريّ(من نحاة القرن الرابع الهجري)ـتحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٨٢م.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي١٩٨٦م

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسي(ت٧٤٥ه)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى، دار القلم ، دمشق(١ ـ ٥)، وباقي الأجزاء دار الكنوز، أشبيليا.

التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ(ت٣٧٧ه)، تحقيق الدكتورعوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

ـ ج ـ

الجمل في النحو:الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) ، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٩٩٥م.

الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩ه)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م

ـ ح ـ

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعيّ(ت١٢٨٧هـ)، تحقيق تركي فرحان المصطفى، الطبعة الرابعة، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ٢٠١١م.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : العلم العلاّمة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد أمين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، مكتبة الصفا ـ القاهرة ٢٠٠٢م.

ـ خ ـ

الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، التراث ١٩٩٩م .

ـ د ـ

الدّر المصون في علم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ـ دمشق(د.ت).

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق جمانة يحيى الكعكي، الطبعة لأولى، دار الفكرالعربي، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٣م.

ديوان ذي الرمّة غيلان بن عقبة العدويّ(ت١١٧هـ): تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، الطبعة الأولى، مؤسسة الإيمان ، بيروت ١٩٨٢م.

ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق حجر عاصي ، الطبعـــــة الثانية، دار الفكر العربي ، بيروت ــ لبنان ، ١٩٩٨م .

ديوان كثيّر عزّة: تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. لبنان،١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م **ديوان كعب بن مالك الانصاري:** دراسة وتحقيق سامي مكي الأنصاري، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة ، بغداد ١٣٨٦ه ــ ١٩٩٦م.

ــ ش ــ

شرح ابن عقيل: قـــاضي القضاة بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ المصـــريّ الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث،القاهرة١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ٢٠١٠م.

شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلســي(ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى،هجر للطباعة والنشر١٤١٠هـ ــ١٩٩٠م .

شرح التصريح عــلى التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ(ت٩٠٥هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوقيفية للتراث ــ القاهرة(د. ت).

شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل: الأعلم الشنتمري(ت٤١٠ ه) قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٣م.

شرح الرضي على الكافية: رضي الديــن محمــد بن الحسن الاسترآبــادي (ت٦٨٦هـ)،تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، مؤسســـــــة الصادق للطباعة والنشر(د. ت).

شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد بن عــبــد اللــه الطائي(ت٦٧٢ه) تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة(د. ت).

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد اللــه بـــن المرزبان(ت٣٦٨هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م .

شرح المفصّل:للشيخ العالم العلاّمة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي: بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

شروح التلخيص: سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت(د.ت).

ــ ع ــ

علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصّار ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.

ـ ك ـ

الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي –القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.

كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ ١٩٨٨م .

ـ ل ـ

لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرّم بن علي بن منظور(ت٧١١هـ) ، بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣ه ـ ٢٠٠٣م.

اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠ه)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة ٢٠٠٤م.

ـ م ـ

مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانيّ(ت٥١٨ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان ١٩٥٥م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت٢٠٠٩م.

المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ه ـ ١٩٩٩م.

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١ه)، تحقيق الدكتور كاظم بحرالمرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ـ بيروت(د . ت).

المقرّب:علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩ه)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٩٧٢م .

ـ ه ـ

همع الهوامع في جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر(د . ت).